S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/62
22 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أكتب إليكم بخصوص التطورات الهامة الأخيرة المتعلقة بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية.

فمنذ تقريري المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/883)، تركز الاهتمام السياسي للإدارة الانتقالية على حل قضايا السياسة العامة المعلقة وهو أمر مطلوب لعقد الانتخابات. ولم تتمكن لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالانتخابات التي تعقد اجتماعات مكثفة منذ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، من حل أي من قضايا السياسة العامة الرئيسية، بما في ذلك مسألة التمثيل (المؤسسات التي سيجرى انتخابها)، وأهلية الناخبين للتصويت وتوقيت الانتخابات.

وكان الموقف الكرواتي، حتى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وهو تاريخ عقد الاجتماع الختامي للجنة التنفيذ المشتركة، في تلك السنة أن جميع المقيمين في منطقة سلافونيا الشرقية، المشار إليها من الآن فصاعدا بالمنطقة، المؤهلين للحصول على الجنسية الكرواتية، والذين كانوا يقيمون في المنطقة عند بدء ولاية الإدارة الانتقالية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، لهم الحق في التصويت. وينبغي أن تكون الانتخابات من أجل المؤسسات الكرواتية القائمة في إطار الحدود الانتخابية القائمة وينبغي أن تجري في نفس الوقت الذي تجري فيه الانتخابات الكرواتية المحلية والإقليمية في كامل البلد، والمقررة ليوم ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧.

وكان موقف وفد الصرب المحليين آنذاك هو أن المنطقة ينبغي أن تكون وحدة إقليمية واحدة لها نفس المركز أو مركز مماثل لمركز المقاطعة في القانون الكرواتي. وينبغي أن تجري الانتخابات في المنطقة بعد اجراء الانتخابات في بقية كرواتيا وينبغي أن يكون جميع سكان المنطقة، بصرف النظر عن أصلهم أو تاريخ دخولهم إلى المنطقة، مؤهلين للتصويت إذا كانوا يحملون جنسية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وذكر الوفد الصربي أنه غير قادر على التخلي عن إصراره على منطقة واحدة أو على تسوية أية مسائل أخرى قبل التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة.

220197 220197 97-01701

9701701

واجتمع مدير الإدارة الانتقالية، سعيا منه إلى الخروج من هذا المأزق السياسي، بزعماء الصرب المحليين وبمسؤولين في حكومة كرواتيا لاستكشاف المجالات التي تتيح المرونة والحلول الوسطى. وفي حين أبدت حكومة كرواتيا استعدادها لتقديم ضمانات إضافية هامة للصرب المحليين، رفضت الجمعية الإقليمية للصرب المحليين، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عقب خطاب أدلى به مدير السلطة الانتقالية، تقديم أي تنازلات في موقفها المتعلق بمنطقة واحدة.

وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، كتب مدير الإدارة الانتقالية رسالة إلى الرئيس فرانيو توديمان يقترح فيها عناصر خطة سياسية شاملة كإطار لإجراء الانتخابات وتقديم ضمانات طويلة الأجل للطائفة العرقية الصربية المحلية. وكتب مدير الإدارة الانتقالية رسالة أيضا إلى الدكتور ستانيميروفيتش رئيس المجلس التنفيذي المحلي، يلخص فيها عناصر الخطة السياسية ويحث فيها زعماء الصرب المحليين على القيام على نحو مسؤول، بتمثيل مصالح صرب المنطقة الذين يرغبون في البقاء في كرواتيا. وفي حين أعربت السلطات الكرواتية عن استعدادها لمناقشة هذه المقترحات، لم يصل أي رد من زعماء الصرب المحليين.

وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، بدأ مدير الإدارة الانتقالية إجراء مشاورات مكثفة مع الرئيس توديمان وحكومة كرواتيا بشأن مجموعة المقترحات السياسية المتعلقة بالانتخابات. وترد نتيجة هذه المشاورات في الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الموجهة من حكومة كرواتيا بشأن اكتمال إعادة الادماج السلمي للمنطقة الواقعة تحت الإدارة الانتقالية، كرواتيا، (S/1997/27، المرفق).

وأود توجيه نظركم إلى العناصر التالية الواردة في الرسالة:

(أ) ستجري الانتخابات في المنطقة في نفس الوقت الذي تجري فيه الانتخابات في كامل البلد، والمقررة حاليا ليوم ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧. وبعد تصديق مدير الادارة الانتقالية على نتائج الانتخابات، ستنشأ هيئات السلطة المحلية في موعد لن يتجاوز ٣٠ يوما بعد الانتخابات؛

(ب) يجوز التصويت لجميع المقيمين الحاليين الذين استوطنوا في المنطقة قبل بداية ولاية الإدارة الانتقالية والذين يحق لهم الحصول على الجنسية الكرواتية. ويجوز للمشردين الذين استوطنوا المنطقة بعد تعداد عام ١٩٩١ ولكن قبل بدء ولاية الإدارة الانتقالية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أن يختاروا التصويت إما لهيئات السلطة المحلية في المنطقة أو للهيئات المحلية في منطقة إقامتهم عام ١٩٩١؛

(ج) ستمنح حكومة كرواتيا وثائق الجنسية والهوية لجميع الناخبين المؤهلين قبل وقت كاف لتمكينهم من المشاركة في الانتخابات. وهذا شرط أساسي لكي تجري الانتخابات في الإطار الزمني المتوخى؛

(د) يكفل للصرب المحليين تولي منصب "وكيل محافظ" بكل من المقاطعتين اللتين تغطيان المنطقة؛

(هـ) يكفل التمثيل النسبي للصرب المحليين في مجال الخدمات الصحية والشرطة والقضاء. وخلال السنة الأولى على أقل تقدير، ينبغي أن يناهز عدد رجال الشرطة من الصرب وغيرهم من غيرالكروات بالمنطقة التي تخضع حاليا للإدارة الانتقالية ٧٠٠ الى ٨٠٠؛

(و) وعملا بالاتفاق الأساسي، يجوز لأفراد الطائفة العرقية الصربية المحلية أن يشكلوا مجلسا مشتركا للبلديات يقوم، مرة واحدة كل أربعة أشهر على الأقل، بالاجتماع مباشرة مع الرئيس الكرواتي أو رئيس المجلس الرئاسي؛

(ز) وفي أعقاب التعداد الوطني القادم، يصبح للصرب ولسائر الأقليات الوطنية تمثيل نسبي في مجلس النواب بالبرلمان الكرواتي؛

(ح) يقوم الرئيس، من منطلق سلطاته الدستورية، بتعيين اثنين من الصرب نائبين له في مجلس المقاطعات بالبرلمان الكرواتي. ومع أنه لا يجوز قصر حق الرئيس في تعيين أعضاء اضافيين بهذا المجلس على منطقة جغرافية بعينها، فإن الرئيس توديمان قد أكد لمدير الادارة الانتقالية أنه ينوي تعيين شخص من الصرب من بارانيا وشخص آخر من الجزء الجنوبي من المنطقة؛

(ط) تكفل للصرب مناصب رفيعة في الوزارات الرئيسية، وذلك بمستوى لا يقل عن مستوى الوزير المساعد في وزارات الداخلية والعدل والتعليم والثقافة. ومن حقهم أيضا أن يشاركوا في الهيئات العاملة بالبرلمان الكرواتي؛

(ي) تكفل للصرب وللأقليات الأخرى بالمنطقة حقوق كاملة فيما يتصل بالاستقلال من الناحيتين التعليمية والثقافية؛

(ك) يجوز لأفراد الطائفة العرقية الصربية في كافة أنحاء كرواتيا أن يشكلوا مجلسا للطائفة العرقية الصربية يقوم بتقديم طلبات للرئيس وللحكومة من أجل اقتراح حلول للقضايا ذات النفع العام والترويج لهذه الحلول؛

(ل) يحق لكافة الصرب من المنطقة أن يحصلوا على تأجيل تلقائي للخدمة العسكرية الإلزامية لمدة سنتين منذ نهاية ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية.

وبعد ذلك، يجوز للصرب أن يطالبوا على أساس فردي بتأجيل آخر. وأثناء فترة التأجيل، تسري كافة الحقوق الدستورية والمدنية، بما فيها حق الحصول على جواز سفر، ولا يجوز إعاقة ذلك بأي حال. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن المسؤولين الحكوميين الكرواتيين قد صرحوا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية بأن وزارة الدفاع ستنظر بشكل ايجابي في الطلبات الفردية المقدمة للحصول على فترة تأجيل ثانية، وأن أحكام القانون الكرواتي المتصلة بالاستنكاف الضميري متاحة للجميع؛

(م) يتمتع المقيمون بالمنطقة من ضحايا الحرب، بما في ذلك المعوقون والأرامل واليتامى، بخدمات صحية واجتماعية كاملة، باستثناء الحقوق المحددة المتصلة بالمحاربين القدماء من الكروات؛

(ن) لا تتضمن هذه الرسالة أي انتقاص من الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق الأساسي (S/1995/951، المرفق) أو قرار مجلس الأمن ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أو الدستور الكرواتي.

ومن رأي مدير الادارة الانتقالية أن الحقوق والضمانات الواردة في هذه الرسالة تشكل، في حالة تنفيذها تنفيذا كاملا حقيقيا، أساسا متينا لاجراء انتخابات في نفس موعد الانتخابات التي ستجرى في كرواتيا على صعيد كامل البلد، وهي تتضمن تقدما كبيرا نحو انجاز عملية إعادة الادماج السلمي للمنطقة. وبموجب هذه الرسالة، يلاحظ أن حكومة كرواتيا تعلن التزامها أمام المجتمع الدولي بتنفيذ الاتفاق الأساسي تنفيذا كاملا وتمنح حقوقا والتزامات اضافية للمقيمين في المنطقة. وذكرت حكومة كرواتيا أيضا لمدير الادارة الانتقالية أنها توافق على توفير رصد دولي لتنفيذ الالتزامات الواردة في الرسالة.

ومدير الادارة الانتقالية يشدد على أنه لا يمكن اجراء هذه الانتخابات في الإطار الزمني المتوخى إلا إذا وفت السلطات الكرواتية بالتزاماتها فيما يتصل باصدار الوثائق اللازمة للتصويت واكمال الترتيبات التقنية المتعلقة باجراء الانتخابات.

وفي إطار استجابة الصرب المحليين لعروض حكومة كرواتيا، حث مدير الإدارة الانتقالية هؤلاء الصرب على النظر الى المستقبل وعلى تنحية المطالب غير الواقعية. وحث الصرب المحليين وزعماءهم على قبول مجموعتي التدابير المعروضة وعلى المشاركة على نحو فعال في الانتخابات المقبلة. وردا على هذه الرسالة، قام المجلس التنفيذي الصربي المحلي والجمعية الإقليمية بالكتابة على نحو مشترك الى مدير الإدارة الانتقالية لالتماس الضمانات الإضافية التالية:

(أ) تجريد منطقة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية الحالية من السلاح على نحو كامل ودائم؛

(ب) اعفاء الصرب من الخدمة العسكرية لمدة ١٥ سنة على الأقل؛

(ج) كفالة حقوق مماثلة لكافة النازحين واللاجئين كيما يبقوا في مساكنهم الراهنة الى حين إعادة بناء دورهم الأصلية، أو تعويضهم عن ممتلكاتهم التي تعرضت للدمار والضرر، أو اعطائهم مساكن مناسبة في النواحي التي يعيشون فيها في الوقت الحالي؛

(د) انشاء قسم اداري واحد للمنطقة.

وتجدر الاشارة الي أن الولاية المنوطة بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية لا تخولها مباشرة القيام بمتابعة مسألة المركز العسكري في المنطقة بعد الإدارة المؤقتة. ولكن كتدبير لبناء الثقة على المدى الطويل يستفيد منه سكان المنطقة، قام مدير الإدارة الانتقالية بدور فعال في تشجيع حكومة كرواتيا على الابقاء على المركز الحالي الذي يجعل المنطقة مجردة من السلاح، والتوصل الى اتفاق مع يوغوسلافيا وهنغاريا بشأن انشاء منطقة مجردة من السلاح على الحدود المشتركة. وقد يرغب المجلس في تدعيم هذا المسعى بالطريقة المناسبة.

وفيما يتعلق بالاعفاء الطويل الأمد من الخدمة العسكرية الممنوح للصرب المحليين المشار اليه أعلاه، أبلغ المسؤولون الكرواتيون الإدارة الانتقالية بأنه سيجري النظر بشكل ايجابي في الطلبات المتعلقة بالفترة الثانية للإعفاء من الخدمة العسكرية.

وتجدر الاشارة أيضا إلى أن القانون الكرواتي الحالي يكفل الحق في المعاملة المتساوية فيما يتعلق بالاسكان وبالحصول على منح وقروض التعمير وبالحصول على تعويضات عن الممتلكات. وعلاوة على ذلك، فإن حق مواطني دولة ما في أن يختاروا بحرية المكان الذي يرغبون في العيش فيه في أراضي تلك الدولة هو حق أساسي من حقوق الإنسان تكفله اتفاقيات دولية متعددة كرواتيا طرف فيها، ومن بينها المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٢ من البروتوكول رقم ٤ للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الذي تعهدت كرواتيا بالتصديق عليه. وأعتقد أنه ينبغي حث حكومة كرواتيا على اصدار بيان تؤكد فيه من جديد التزاماتها بموجب الدستور والقانون الكرواتي والاتفاق الأساسي، بأن تعامل جميع مواطنيها معاملة قائمة على المساواة بغض النظر عن أصلهم العرقي.

وعلى مدى الأشهر القادمة، سيشكل دعم المجتمع الدولي للتدابير المحددة في هذه الرسالة أمرا حاسما في اجراء الانتخابات واكمال عملية إعادة الإدماج السلمي. وإنني أرى أن هذه الخطة السياسية، إذا أخذت بالاقتران بالاتفاق الأساسي وبالقرار ١٠٣٧ (١٩٩٦) وبالضمانات الواردة في الإقرار المتعلق بالعمالة الذي وقعته حكومة كرواتيا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (انظر المرفق) تشكل إطارا شاملا للضمانات المقدمة للصرب الذين يختارون البقاء في كرواتيا كمواطنين يتمتعون على قدم المساواة بالحقوق الكاملة المكفولة بموجب الدستور الكرواتي وفقا للقانون الدولي، وفي إطار رصد دولي.

وتستحق رسالة جمهورية كرواتيا، في رأيي، أن ينظر فيها المجلس على نحو موات. ولكنني ملزم بأن أكرر أن الالتزام الصارم من جانب جميع الأطراف بالالتزامات المحددة في الرسالة والدعم التام من قبل المجتمع الدولي لها تعد أمورا أساسية، إذا أريد النجاح لعملية إعادة الإدماج.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

اقرار

إن مكتب حكومة جمهورية كرواتيا للإدارة الانتقالية يوافق بموجب هذه الوثيقة، بالنيابة عن جمهورية كرواتيا، على أن حقوق العاملين في الهيئات والمؤسسات العامة القائمة في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية الذين تؤكد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية أنهم كانوا مستخدمين في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ستتمتع بالحماية عملا بتشريع جمهورية كرواتيا ووفقا للمعايير الدولية ذات الصلة ومن بينها المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية.

لذلك من المفهوم، أن أمين المظالم الكرواتي سيجري استعراضا للمعايير الدولية ذات الصلة ويصدر تبعا لذلك توصيات، حسب مقتضيات الحال، تكفل تنفيذ هذه المعايير. وسترصد ادارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية هذه الحقوق حسب الاقتضاء.

وأشهد على ذلك رئيس مكتب حكومة الجمهورية الكرواتية للإدارة الانتقالية الموقع أدناه بالنيابة عن حكومة جمهورية كرواتيا، على هذا الإقرار الوارد في ثلاث نسخ باللغتين الكرواتية والإنكليزية.

(توقيع) السيد فركيتش
رئيس مكتب حكومة الجمهورية
الكرواتية للإدارة الانتقالية **١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦**

(توقيع) أمين المظالم في جمهورية كرواتيا **١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦**

(توقيع) جاك بول كلاين
مدير الادارة الانتقالية للأمم المتحدة
لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم
الغربية، كشاهد **١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦**
